يقود مسؤولون عراقيون وساطات لإقناع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر بالعودة عن قراره مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، في ظل مخاوف من تأثير ذلك الانسحاب على مصير هذا الاستحقاق الذي بات مهدداً أكثر من أي وقت سابق بالتأجيل

وساطات لإقناع الصدر بالعودة للانتخابات

صالح والكاظمي يتصدران الحراك وسيناريو تأجيل الاستحقاق وارد

لـ«التيار الصدري» لقطة كبير في البرلمان (أحمد الربيعي/فرانس برس)

عثمان المختار

بعد ساعات من إعلان زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، صباح الخميس، الانسحاب من الانتخابات البرلمانية العراقية المقرر إجراؤها في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، والذي اعقبه قرار آخر بإنهاء عمل «الهيئة السياسية» في التيار، بدأت أطراف سياسية فاعلة في البلاد وساطات لدفع الصدر للعدول عن قراره. وتأتي هذه الوساطات بعدما أدى قرار الصدر خلال الساعات الماضية إلى دفع جميع مرشحي «التيار الصدري» لإعلان انسحابهم من الانتخابات، كما تم تداول صور ومقاطع فيديو تظهر عراقيين من أتباع الصدر يحرقون بطاقات التصويت الخاصة بمفوضية الانتخابات.

وأكدت مصادر رفيعة في حكومة مصطفى الكاظمي في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس العراقي برهم صالح، إلى جانب الكاظمي، بقودان ضغوطاً بالتزامن مع قيادات سياسية شيعية أبرزها عمار الحكيم وحيدر العبادي، لإقناع مقتدى الصدر بالعدول عن قراره. ووفقاً للمصادر، من المرجح أن تتوجّه قيادات عراقية عدة خلال الساعات المقبلة إلى النجف للقاء الصدر، وحثه على التراجع عن خطوته الحالية بالانسحاب من الانتخابات المبكرة. من جهته، قال القيادي في تحالف «الفتح» رزاق الحيدري، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «وساطات عديدة بدأت مع مقتدى الصدر لدفعه للتراجع عن قراره ومن المرجح جداً أنها ستنجح». وأضاف الحيدري «حسب تصوري الحالي، فالوساطات مستمرة لدفعه إلى العدول عن قراره، وقد تنجح بعد تدخّل قيادات عراقية عدة، لكن من المهم معرفة أن الصدر أراد من الخطوة إيصال رسالة للقوى السياسية بأن الوضع ينهار في العراق، والبلاد أمام مأزق خطير في كل المجالات ويمكن اعتباره إنذاراً أخيراً». لكنه لفت في الوقت ذاته إلى أن «سيناريو تأجيل الانتخابات وارد جداً مع هذه الأوضاع، وقد يتم تأجيلها إلى إبريل/نيسان من العام المقبل وهو موعدها الطبيعي، لأن الأوضاع في العراق حالياً غير مواتية والتوترات في أشدها، وقوى سياسية ترغب بالتأجيل لمنحها فرصة أكبر لترتيب أوضاعها، كما أن هناك خشية من ألا تكون هناك مشاركة شعبية كافية في هذه الانتخابات».

وعلّق الكاظمي على قرار انسحاب الصدر، بأنه لا يمكن تصوّر عدم مشاركة الصدريين في الانتخابات، مضيفاً على حسابه في موقع «تويتر»: «أمامنا مسؤولية تاريخية لحماية العراق بأن نصل إلى انتخابات حرة ونزيهة. التيار الصدري شريحة مهمة في المجتمع، ولا يمكن تصوّر عدم مشاركته في الانتخابات». من جهته، دعا رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، الصدر للعدول عن قراره والعمل على إيصال البلاد إلى بر الأمان، مضيفاً في بيان مقتضب أنه «في ظروف صعبة مرت على العراق كُتبت عبارة على الجدران (من الفلوجة إلى الكوفة هذا الوطن ما نعوفه)». من جهته، دعا زعيم تحالف «قوى الدولة الوطنية» عمار الحكيم، عبر «تويتر»، الصدر إلى العدول عن قراره بالانسحاب من الانتخابات. وطالبه بـ«مواصلة الجهد الوطني المشترك وعدم إخلاء الساحة من قطب جماهيري مهم وفعال فيها». وأضاف: «العراق يمر بانعطافة أقل ما توصف بالحساسة مدنية عديدة خلال الفترة الأخيرة، علماً أن الصدر كان قد أكد في وقت سابق من إبريل/ نيسان الماضي عزمه الحصول على رئاسة الحكومة المقبلة من أجل ما قال إنه «تحقيق الإصلاح وإبعاد المفسدين». يُذكر أن «التيار الصدري» ظل محافظاً طوال السنوات الماضية على ما لا يقل عن 30 في المائة من عدد مقاعد القوى السياسية العربية الشيعية في جنوب ووسط العراق وبغداد في البرلمان.

> ترجيحات بتوجّه قيادات عراقية إلى النجف للقاء الصدر

> الكاظمي: أمامنا مسؤولية تاريخية لنصل إلى انتخابات نزيهة

وتعليقاً على ذلك، ذكر سياسي بارز في بغداد ضمن تحالف «النصر»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، لـ«العربي الجديد»، أن انسحاب الصدر سيخلّ بالتوازن الانتخابي في مناطق جنوب ووسط العراق وبغداد وقد تستفيد منه القوى التابعة لتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي. واعتبر أن عودة الصدريين قد تمهد أيضاً لحراك آخر لإقناع القوى المدنية بإعلان موحد بشأن عودتها للانتخابات، مثل الحزب الشيوعي و«البيت العراقي» وحركة «نازل آخذ حقي» وغيرها من قوى «تشرين» المحسوبة على التظاهرات، وعكس ذلك فإن تأجيل الانتخابات وجعلها العام المقبل في موعدها الاعتيادي سيكون أفضل للعراق. وكشف أن «الأوضاع المرتبكة في لبنان خلال الساعات الماضية قد تبدّل خطة مقتدى الصدر للمشاركة بالانتخابات المبكرة في حال حدوثها مبنية على شروط سياسية معينة، من دون أن يذكرها.

بدوره، أكد عضو تحالف «القوى العراقية» يحيى المحمدي، لـ«العربي الجديد»، أن هناك جهوداً تبذل حالياً من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان فضلاً عن رئيس الوزراء وكتل سياسية مختلفة لإقناع الصدر بالعدول عن قراره، والمشاركة في العملية السياسية، لأن الجميع مؤمن بأن الانتخابات الحل الوحيد لتجاوز المشاكل الحالية وهي ضرورة، مضيفاً أن «التيار الصدري يملك قاعدة جماهيرية واسعة ولا يمكن تجاوز هذه الكتلة في أي خطوة من خطوات بناء الدولة»، معتبراً أن سيناريو التأجيل وارد لكنه بطبيعة الحال لن يكون حلاً.

في السياق ذاته، قال الخبير القانوني العراقي، طارق حرب، إن «انسحاب الكتلة الصدرية يعني فقدان المكون الشيعي أغلبيته في البرلمان، وهذا ينصرف على جميع القرارات التي يصدرها البرلمان بأغلبية الأعضاء». وتساءل حرب في بيان: «هل سيتم إجراء الانتخابات المبكرة أم لا؟». وأشار إلى أن «انسحاب المرشح من المنافسة الانتخابية لا تحتاج إلى موافقة مفوضية الانتخابات لأن المفوضية ليس لديها حكم قانوني يمنحها إلزام المرشح المنسحب في السير بالعملية الانتخابية، أما سجلات المفوضية واستمارتها والمصادقة فليس فيها ما يلزم المرشح، ذلك أن الترشيح حق قرره الدستور وليس واجباً، وبإمكان أي مرشح الانسحاب ولا علاقة له بسجلات المفوضية ووضع اسمه في سجلاتها وأوراقها».

الصين على خط تعويم النظام السوري: هل ترد أميركا؟

تُطلق الصين مرحلة جديدة من التعامل مع النظام السوري، بدءاً من اليوم السبت، عبر اطلاق ستة مشاريع اقتصادية جديدة، ومناقشة مشاريع لإعادة إعمار سورية

يبدو أن الملف السوري، الذي اتخذ طابعاً دولياً، سيصبح وسط تنافس الغرب والشرق اقتصادياً وسياسياً، عبر زج معطيات الحرب السورية ونتائجها لاستخدامها كأوراق وأدوات ضغط في هذا التنافس المحتدم، بين الصين والولايات المتحدة اقتصادياً، وبين روسيا والولايات المتحدة سياسياً. في السياق، تبرز زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى دمشق، اليوم السبت، وفي جعبته ملفات سياسية واقتصادية، إذ تشير زيارة مسؤول صيني بهذا المستوى إلى دمشق للمرة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات ضد النظام عام 2011، إلى رسائل عدة. وفي مقدمة تلك الرسائل، تجاهل الصين العقوبات الغربية والأميركية تحديداً على النظام، بالإضافة لتمهيدها جدياً للانخراط بعملية إعادة الإعمار التي يروج النظام للبدء بها، بعد إنجازه الانتخابات الرئاسية في مايو/ أيار الماضي والتجديد لبشار الأسد من خلالها لولاية رئاسية جديدة مدتها سبعة أعوام. وتوجّه الصين رسائل سياسية في دعم النظام في ظل الحديث عن مشاركة الوزير الصيني في حضور مراسم أداء الأسد اليمين الدستورية.

وحول زيارة وانغ، أعلنت وكالة «سبوتنيك» الروسية أنه «سيناقش حزمة من الملفات الدبلوماسية والاقتصادية، يتعلق بعضها بالمشروع الصيني المعروف بطريق الحرير الجديد». وأشارت إلى أن برنامج الزيارة ينطوي على استقبال الأسد للوزير الصيني، إضافة إلى عقد اجتماع مغلق مع وزير خارجية النظام فيصل المقداد. وأضافت أن الوزير الصيني سيطلق ستة مشاريع اقتصادية استراتيجية في البنى التحتية، تتفرّع عن المشروع الصيني العالمي لـ«طريق الحرير الجديد». كما نقلت الوكالة عن مصادر قولها إنها «لا تستبعد حضور الوزير الصيني مراسم أداء اليمين الدستورية للأسد، إيذاناً ببدء ولايته الجديدة كرئيس لسورية». وتأتي هذه الزيارة بعد إعلان صيني سابق من الرئيس الصيني شي جين بينغ بعد إجراء الانتخابات الرئاسية السورية، أن بلاده ستقدّم كل مساعدة ممكنة لسورية في سبيل إنعاش اقتصادها. وفي الوقت الحالي، تقدّم الصين دعماً للنظام لمواجهة فيروس كورونا، إذ سبق أن وصلت إلى دمشق دفعات عدة من المواد الطبية واللقاح الخاص بالفيروس. وتقف الصين إلى جانب نظام الأسد منذ عام 2011، وسبق أن استخدمت حق النقض «الفيتو» إلى جانب روسيا في مجلس الأمن ضد قرارات عدة تدين النظام. أما بالنسبة لـ«طريق الحرير الجديد» فيعتبر من أبرز المشاريع الصينية الاستراتيجية، إذ تشارك فيه 123 دولة محاكاة لطريق الحرير القديم، ويهدف إلى تسريع وصول منتجات الصين إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى. وكانت المستشارة السياسية لرئيس النظام السوري بثينة شعبان قد شاركت في إبريل/ نيسان 2019 في مؤتمر «حزام واحد، طريق واحد» في العاصمة الصينية بكين، وقالت إن الدول التي وقفت بجانب النظام خلال سنوات الحرب سوف يسمح لها فقط بالمشاركة في إعادة إعمار سورية.

> سيُطلق المسؤول الصيني 6 مشاريع مرتبطة بطريق الحرير

وأعربت عن أملها بأن تكون الصين وإيران وروسيا بين الدول المشاركة في الإعمار، بالإضافة لطلب الأسد ذاته دعم ومساعدة الصين في هذه العملية، مرحّباً بالاستثمارات الصينية في البلاد. وفي ظل التركيز الأميركي على الملفات الإنسانية في سورية، بالمقام الأول، على الأقل في الوقت الراهن، يصعب التكهن بماهية التعامل الغربي والأميركي مع هذا المعطى الجديد، إذ لا تبدي واشنطن بعد وصول إدارة جو بايدن للسلطة كثيراً من الاهتمام بالانضغاط السياسي والدبلوماسي على النظام، رغم وجود «قانون قيصر» للعقوبات. لكن سياسة واشنطن حيال القضية السورية، وبغض النظر عن توجه الإدارة التي تتسيطر على الحكم فيها، تشدد على أن عملية إعادة الإعمار لا يمكن أن تتم، أو بالأحرى لا يمكن القبول السماح بها، إلا بإنجاز الحل السياسي الشامل، وفقاً للقرارات الأممية، وفي مقدمتها القرار 2254. وأساساً، فإن بنود «قانون قيصر» تمنع أي شركة أو كيان أو دولة من تقديم أي دعم اقتصادي للنظام في عملية إعادة الإعمار تحت طائلة الشمول بالعقوبات، بالإضافة إلى عقوبات أخرى. وتصرّ الولايات المتحدة على أن هذه العملية يجب أن تتم بعد إنجاز التسوية وإقرار دستور جديد، وإجراء انتخابات بموجبه لتفرز حكومة شرعية معترفاً بها، وإلا فإن تلك العملية (إعادة الإعمار) ستكون امتداداً لنهب ثروات السوريين وتبديدها من قبل النظام الحالي.

عماد...

شرق غرب

الكاظمي: القبض على قتلة الهاشمي

أعلن رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي (الصورة)، أمس الجمعة، القبض على المتورطين بقتل الباحث هشام الهاشمي، مؤكداً أيضاً اعتقال متورطين بقتل الصحافي والناشط المدني العراقي أحمد عبد الصمد في مدينة البصرة مطلع العام الماضي. وقال الكاظمي في تغريدة على «تويتر»: «وعدنا بالقبض على قتلة هشام الهاشمي وأوفينا بالوعد، وقبل ذلك وضعنا فرق الموت وقتلة أحمد عبد الصمد أمام العدالة، وقبضت قواتنا على المئات من المجرمين المتورطين بدم الأبرياء». ولم يكشف الكاظمي عن أي تفاصيل إضافية.

(العربي الجديد)

سورية: قصف مواقع «فسد» والنظام

قصفت القوات التركية، أمس الجمعة، مواقع لقوات النظام في معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي، فيما استهدفت فصائل المعارضة مواقع قوات النظام في بلدة جورين في سهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي، ردّاً على مقتل 9 مدنيين بنيران هذه القوات في إدلب الخميس. وكانت قوات النظام قد جدّدت فجر أمس قصف مناطق عدة في ريف إدلب الجنوبي. في الأثناء، أعلنت وزارة الدفاع التركية في بيان أمس «تحييد 7 عناصر» من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، وذلك «رداً على إطلاق نار تجاه قاعدة عسكرية بمنطقة «درع الفرات» شمالي سورية.

(العربي الجديد)

أردوغان: نجاحاتنا في ليبيا خلطت الأوراق

قال أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، إن «نجاحات تركيا في ليبيا أعادت خلط الأوراق إقليمياً ودولياً». وأوضح أردوغان في فعالية بجامعة الدفاع الوطني في إسطنبول أن: «النجاح الذي حققناه في ليبيا على الصعيد الدبلوماسي أو العسكري أعاد خلط الأوراق ليس في شرق المتوسط فحسب، بل في العالم أجمع». وأضاف «ليست لدينا أطماع في أراضي أي دولة».

(الأناضول)

تونس: «النهضة» تدعو إلى توحيد الجهود

دعا المتحدث الرسمي باسم حركة «النهضة» التونسية، فتحي العيادي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أمس الجمعة، «الأحزاب السياسية إلى توحيد الجهود وترك المعارك والمناكفات جانباً، لكي يتمكّن الجميع من الوقوف إلى جانب الحكومة». وأوضح أن «الواجب الوطني والإنساني يقتضي مجابهة وباء كورونا أولاً، والانتصار عليه»، مشيراً إلى أن «النهضة ليست مستعدّة للانخراط حالياً في أي معركة جانبية».

(العربي الجديد)

هجوم إلكتروني يعطّل موقع وزارة الدفاع الروسية

توقف الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الروسية عن العمل، أمس الجمعة، بعدما تعرّض لهجوم إلكتروني لحجب الخدمة، بحسب ما ذكرت وكالة «تاس» للأنباء. وهجوم حجب الخدمة نوع من الهجمات الإلكترونية يحاول من خلاله المخترقون إغراق شبكة ما بأحجام ضخمة من البيانات بهدف إصابتها بالشلل.

(رويترز)

للحديث تتمة...

بين تحذيرين اثنين!

نضال محمد وتد

لا شيء يعكس حالة السلطة الفلسطينية في رام الله وتراجع التأييد لها وشرعيتها مثل تحذيرين اثنين صدرا أخيراً، كل بلهجة مختلفة عن الآخرى، وموجّه لجمهور آخر، لكن التحذيرين يؤكدان تراجع شعبية السلطة الوطنية الفلسطينية وتعاظم عدم الرضا عنها في أقل تعبير.

التحذير الأول صدر بلهجة الوعيد على لسان نائب رئيس حركة «فتح» محمود العالول، السبت الماضي، في سياق رد الحركة والسلطة على تظاهرات الغضب والاحتجاج على مقتل الناشط الفلسطيني المعارض نزار بنات. العالول حذر في كلمته المعارضين للسلطة الفلسطينية قائلاً: «لا تستفزونا فتح لأنها إذا تعرضت للاستفزاز فلن ترحم أحداً».

أما التحذير الثاني فنقله هذا الأسبوع، مسؤول الملف الفلسطيني الإسرائيلي في الخارجية الأميركية، هادي عمر، الذي زار إسرائيل ورام الله، وعاد من رام الله يحمل لمن التقاهم من الخارجية الإسرائيلية ومنسق أنشطة الاحتلال، مطالب فلسطينية من حكومة الاحتلال لاتخاذ خطوات لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأن عدم ذلك ينذر بخطر انهيار السلطة الفلسطينية.

التحذيران يعكسان حالة بؤس السلطة الفلسطينية القابضة على منظمة التحرير، سواء بفعل خطاب الوعيد للمعارضة والتلويح بالقوة والقمع (الممارس أصلاً بشكل دائم عبر التنسيق الأمني وخارج نطاق هذا التنسيق) وتحوّل لهجة التحذير إلى شبه استجداء لحكومة الاحتلال لتعزيز مكانة السلطة كي لا يداهمها خطر الانهيار وبالتالي عدم الاستقرار، على الرغم من إعلان وزير خارجية حكومة الاحتلال يئير لبيد أنه لا مجال في الظروف الحالية لتطبيق حل الدولتين.

كل هذا يزيد من حالة الغضب الفلسطيني، لكن من المهم الانتباه إلى أن تحذيرات هادي عمر تعكس أيضاً لأول مرة ربما اعترافاً من قيادة السلطة بتراجع شعبيتها، لكنها بدلاً من محاسبة النفس، خصوصاً بعد وأد خيار الانتخابات، تلوّح بالعصا لشعبها، من جهة، وترجو حكومة الاحتلال مساعدتها عملياً على البقاء، كي لا تنهار، من جهة ثانية.

تؤكد حالة البؤس هذه أن الرهان على التنسيق الأمني والدعم الأميركي والإسرائيلي لتفادي الانهيار، لن يكون مصير النجاح إلا إذا جاء على رؤوس الفلسطينيين أنفسهم وتوحش السلطة في قمع معارضيها، وكل من تسوّل له نفسه الاعتراض على عمليات السحل والاعتقال والضرب وحتى القتل، كما في حالة نزار بنات.

الخارجية الأميركية لـ«العربي الجديد»: الأسد لم يسترد شرعيته

على الرغم من التحوّلات المكثفة سياسياً في سورية، ومعركة إدلب، إلا أن موقف الولايات المتحدة لا يزال على حاله من رئيس النظام السوري بشار الأسد، مع إصرار واشنطن على رفض الاعتراف بشرعيته

عماد كركص

انصب الاهتمام الأميركي في الملف السوري، خلال الأسابيع الماضية، على تجديد آلية إدخال المساعدات الأممية عبر معبر باب الهوى على الحدود الشمالية لسورية مع تركيا. وقد مرّ تجديد الآلية بيسر في مجلس الأمن الدولي بعد تفاهم أميركي روسي، وإن كانت الصفقة بين واشنطن وموسكو غير واضحة المعالم. وبعد تجديد الآلية، باتت الأسئلة مشروعة حول الأولويات الأخرى للإدارة الأميركية تجاه الملف السوري، مع بروز عناوين أساسية، أهمها مرتبط بمسارات الحل السياسي السوري المتعثرة بسبب مماطلة وتعطيل النظام بدفع روسي، مع العلم أنه لم تنفع أمام هذا التعطيل كل الأساليب التي استخدمتها واشنطن بإداراتها الثلاث السابقة، لا سيما إدارة دونالد ترامب، للضغط على النظام. كذلك، فإن مسألة بقاء القوات الأميركية في سورية، تعدّ محط اهتمام، خصوصاً لجهة ما إذا كان سيقتصر بقاء القوات على حماية آبار النفط وتقديم الدعم اللوجستي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بمحاربة «داعش» أم سيكون لها مهام أخرى بتدعيم الاستقرار، ليس فقط في شرق سورية وشمالها، بل أيضاً في الشمال الغربي.

ويشكل الوجود الإيراني، محطة استفهام هامة بشأن كيفية التعامل معه من واشنطن، خصوصاً بعد أن كانت الأخيرة تركز على أن ضرورة إخراج الميليشيات الإيرانية من سورية، أو على الأقل انسحابها من الجنوب السوري لطمأنة إسرائيل. وفي ظل تراخي إدارة الرئيس جو بايدن في هذه النقطة تحديداً، أو إهمالها مرحلياً بصورة مؤقتة، تدور شكوك جرى الحديث عنها صراحة في الأروقة الأميركية، لا سيما في الكونغرس، تتعلق باحتمال أن يؤدي الاتفاق حول البرنامج النووي مع إيران، إلى صفقة معها في سورية، تغضّ بموجبها أميركا النظر عن الوجود العسكري الإيراني في البلاد.

ويبرز ملف آخر متعلق بتعاطي الولايات المتحدة مع تركيا حيال الإشكاليات القائمة في الشمال السوري، شرقاً وغرباً. ومع إصرار أنقرة على التوسّع على حساب الأكراد جغرافياً في الشمال الشرقي من سورية، وتمسك واشنطن بدعمهم، من دون أفق لحل لهذه المعضلة، سيكون من الأسهل للمتابع الاتجاه غرباً، لمعرفة ماهية الدعم الذي ستقدمه واشنطن لأنقرة في إدلب، مع العلم أن تركيا طلبت دعم الإدارة الأميركية السابقة، من خلال حلف شمال الأطلسي، في معركتها ضد قوات النظام السوري، في ربيع عام 2020، لتأمين غطاء جوي من أجل تدخل طيرانها الحربي، ولم تقابل الإدارة السابقة هذه المطالب بالإيجاب. وسط كل هذا، تبرز نوايا النظام وحليفيه الروسي والإيراني، لجهة القيام بالمزيد من التوغل في إدلب على حساب المعارضة والجيش التركي.

وحيال تراكم التساؤلات، يعبّر مسؤول رفيع في الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية، عن اعتقاده، بأن «الاستقرار في سورية والمنطقة بأكملها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية. وهي عملية تمثل إرادة جميع السوريين ونحنّ ملتزمون بالعمل مع الحلفاء والشركاء والأمم المتحدة لضمان بقاء حل سياسي دائم في متناول اليد». ويشير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن بلاده «تدعم العملية السياسية بقيادة سورية تسهّلها الأمم المتحدة، والتي تم وضعها ضمن معايير قرار مجلس الأمن 2254 الصادر عام 2015، وسنبقى على اتصال مع الأمم المتحدة وحلفائنا وشركائنا الدوليين لتشجيع كل الجهود الممكنة لدفع المسار السياسي». ويلفت إلى أن «الرئيسين بايدن وبوتين أشادا بالعمل المشترك لفريقيهما عقب القمة الأميركية الروسية (عُقدت في 16 يونيو/حزيران الماضي) التي أدت إلى التجديد بالإجماع لآلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود لسورية، في مجلس الأمن».

أما بخصوص وجود القوات الأميركية في سورية، فيوضح المسؤول الأميركي أن «تواجد القوات هناك هو لضمان الهزيمة الدائمة لداعش، ولا يوجد أي سبب آخر غير ذلك». ويتطرّق المسؤول إلى البيان المشترك الصادر عن اجتماع روما لوزراء التحالف الدولي لهزيمة داعش في 28 يونيو الماضي، مشدّداً على «وجوب أن يبقى التحالف يقظاً إزاء تهديدات الإرهاب بكافة أشكاله وتعبيراته لكي يؤسّس على النجاح الذي حقّقه، ولا بدّ أن يستمرّ في العمل بشكل مشترك ضدّ أي تهديد لهذا النجاح، وأن يتجنّب الفراغ الأمني الذي قد يستغله داعش».

وفي ما يتعلق بالوجود الإيراني في سورية، فيؤكد المسؤول إلى أن «القوات الإيرانية، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، وغيرها من القوات الأخرى بالوكالة المدعومة من إيران، تهدّد الاستقرار الإقليمي وأمن حلفائنا وشركائنا، بما في ذلك إسرائيل. كما تؤدي هذه القوات دوراً مزعزعاً للاستقرار في سورية بشكل خاص، مما يهدد آفاق الحل السلمي للصراع». ويكشف كذلك بأن «الضربات الجوية الأميركية الأخيرة على الميليشيات المدعومة من إيران، كانت إجراءً ضرورياً وملائماً ومناسباً للحدّ من خطر التصعيد»، مؤكداً: «سنتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية والدفاع عن أفراد الولايات المتحدة».

أما حيال إمكانية تقديم الدعم لأنقرة في إدلب، فيؤكد المسؤول أن «الإدارة اهتماماً بالجهود التركية للحدّ من العنف في إدلب، والذي قد يضرّ بالمدنيين ويسبّب أزمة لاجئين وأزمة إنسانية جديدة»، منوّهاً إلى أنه «يجمع بين الولايات المتحدة وتركيا الاهتمام بإنهاء الصراع في سورية بشكل مستدام وسنواصل التشاور مع أنقرة بشأن سورية، جنباً إلى جنب مع جيران سورية الآخرين وشركائنا في المنطقة، بينما نسعى إلى تفعيل مجالات التعاون». أما بخصوص تحقيق أي تقدم في العملية السياسية والحل السوري، في ظل بقاء الأسد في السلطة، رغم الإقرار الأميركي بفقدان شرعيته، يعتبر المسؤول الأميركي أنه «على الرغم من مرور عشر سنوات من الحرب الأهلية، لا يزال بشار الأسد في السلطة، وإذا ما ستكون هناك نهاية مستدامة للصراع في سورية، يجب على نظام الأسد تغيير سلوكه». ويقول في السياق: «نركز على الدفع باتجاه تسوية سياسية لتحقيق الاستقرار والأمن وإنهاء معاناة الشعب السوري»، مؤكداً: «لم يسترد الأسد أي شرعية في نظرنا، ولا شك في أن الولايات المتحدة لا تنوي تطبيع العلاقات مع النظام حالياً، ومن المفترض أن تؤدي عقوبات قانون قيصر، الذي يحظى بتأييد واسع من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) في الكونغرس، إلى الحدّ من قدرة الأسد والأخرين في نظامه على الاستفادة من الصراع المستمر وإعادة الإعمار بعد الصراع، بما في ذلك الاستفادة من الاستيلاء على ممتلكات الشعب السوري. وتشكّل عقوباتنا أداة مهمة للضغط من أجل مساءلة نظام الأسد على سجله الفظيع لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يرقى بعضها إلى جرائم حرب. ويتحتم على النظام وداعميه الانخراط بجدية في الحوار السياسي، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى المجتمعات المحتاجة، من أجل تحقيق نهاية مستدامة لمعاناة الشعب السوري».

تُشكّل إدلب نقطة أساسية في العلاقة التركية ـ الأميركية (الأناضول)

تغيير لا إطاحة

أشار مسؤولون مقرّبون من الإدارة الأميركية، في أحاديث سابقة لـ«العربي الجديد»، إلى أن المسؤولين في الإدارة يلجؤون لاستخدام مصطلح «تغيير سلوك النظام»، وليس المطالبة بإزالته، لأن المصطلح الأول يشكّل مشاكل قانونية للإدارة في الكونغرس. وشدّدوا على أن هذا الإجراء متفق عليه، ويضمر فهما لعدم قدرة النظام على تغيير سلوكه، وبالتالي يُمكن التحرك ضده لارتكابه جرائم حرب في أماكن وأزمنة متفرقة في سورية.

الخلاف

كان متوقعاً أن يعتذر سعد الحريري عن تشكيل حكومة جديدة في لبنان، بعد فشله في التفاهم مع رئيس الجمهورية ميشال عون. غير أن المسألة تجاوزت مفهوم الخلاف بين الرجلين إلى مدى عمق الأزمة والمستقبل المجهول للبنانيين، بفعل شحّ الأدوية والمشتقات النفطية وتدهور سعر صرف الدولار في السوق السوداء. وفي ظلّ عجز الداخل عن معالجة وضع سياسي، عادت فرنسا إلى الواجهة مع إعلانها تنظيم مؤتمر داعم للشعب اللبناني في 4 اغسطس المقبل، في الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت

لبنان: فوضى الفراغ

احتجاجات في الشارع ومؤتمر دولي لدعم الشعب

بيروت ـ **العربي الجديد**

وضع اعتذار رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري عن قيادة حكومة جديدة في لبنان حدّاً فاصلاً بين مرحلتين: مرحلة الانتظار التي دامت تسعة أشهر من تكليفه وأكثر من 25 زيارة إلى قصر بعبدا الرئاسي، تخللتها تبادل أوراق عن تشكيلات حكومية، ومرحلة جديدة عنوانها «الفوضى في ظلّ الفراغ». وبرزت أولى بوادر هذه الفوضى، منذ اعتذار الحريري، عن تشكيل الحكومة، أول من أمس الخميس، ثم إجراء مقابلة تلفزيونية شرح فيها ظروف الاعتذار والعلاقة مع رئيس الجمهورية ميشال عون خصوصاً، وباقي الأطراف عموماً. فقد حصلت تظاهرات وقُطعت طرقات في العاصمة بيروت وخارجها، وتمّ اقتحام مطاعم وإخراج روّادها منها. ووقعت اشتباكات بين متظاهرين والجيش اللبناني، سقط فيها عشرات الجرحى.

وفي ظلّ هذا التوتر، واصل سعر صرف الدولار تحليقه في السوق السوداء، ملامساً سعر الـ24 ألف ليرة، وسط إقفال العديد من المتاجر أبوابها لهذا السبب، فضلاً عن استمرار الشحّ في الأدوية والكهرباء والمشتقات النفطية، رغم ارتفاع أسعارها، في ظلّ أزمة اقتصادية. اجتماعية تُنذر بمخاوف أمنية كبيرة. ولا تقتصر الأوضاع على هذا التفلّت، مع ترجيح العديد من المراقبين عدم إمكانية تشكيل حكومة قبل إجراء الانتخابات النيابية، المقررة في مايو/ أيار المقبل، أو حتى إلى ما بعد انتهاء عهد الرئيس ميشال عون، في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. ويعزو المراقبون ذلك إلى تردّد كل المرشحين في خلافة الحريري، لأسباب مرتبطة برفض أي مرشح تسلّم كرة نار بظروف صعبة، ولأسباب متعلقة بمدى تأييد الحريري لهم، كونه الأقوى نيابياً في الطائفة السنّية. ويستند هؤلاء إلى سابقة فشل السفير اللبناني مصطفى أديب في تشكيل حكومة في خريف العام الماضي، فضلاً عن كون رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب عاجزاً عن إدارة الأزمة. وما يزيد من صعوبة اختيار مرشح لخلافة الحريري، هو إطلاق الأخير، أمس الجمعة، جولة مشاورات داخلية بدأت باجتماع مع رؤساء الحكومة السابقين. بدوره أكد عون، أمس الجمعة، أن «لبنان سيتمكن من تجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها حالياً على مختلف المستويات، لأن الأحداث أثبتت أن إرادة الحياة عند اللبنانيين مكّنتهم دائماً من التغلب على صعوبات كثيرة في الماضي». وشدد أمام زوّاره على أنّ «لا شيء يجب أن يحبط اللبنانيين على الرغم من قساوة ما يتعرضون له»، واعداً «ببذل كل الجهود للخروج من الأزمات المتلاحقة التي يعانون منها».

وحول تسمية بديل للحريري، كشفت مصادر قصر بعبدا الرئاسي لـ«العربي الجديد» أن تحديد موعد للاستشارات النيابية الملزمة مرتبط بالتوافق المسبق على اسم لتكليفه تشكيل الحكومة. وأضافت أن عون «سيحاول عدم التأخر في الدعوة، وسيتواصل مع الأفرقاء السياسيين بالموضوع والأسماء المطروحة والأنسب لتولي المنصب مهما كانت نسبة الأصوات التي سيحصل عليها». ويؤكد المطلعون على الملف الحكومي أن موافقة الحريري على الاسم البديل أمرٌ أساسيٌ وكذلك دار الفتوى، وإلا سنكون أمام حكومة حسان دياب ثانية أو بلا حكومة حتى موعد الانتخابات النيابية العام المقبل.

من جهته، يقول محمد خواجة، عضو كتلة «التنمية والتحرير»، بقيادة رئيس البرلمان نبيه بري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «الأهم أن يكون هناك اتفاق على شخصية تتولى رئاسة الحكومة بعد الانقسام الكبير الحاصل والسقوط العالية التي وضعها الرئيسان عون والحريري». ويحمّل خواجة مسؤولية التعطيل وما وصل إليه الملف الحكومة إلى عون والحريري معاً. بدور، يشير عضو كتلة «المستقبل» النيابية النائب هادي حبيش، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الحريري اعتذر بعدما رأى أننا عدنا إلى نقطة الصفر، سواء إصرار عون على تمسكه بالثلث المعطل (في الحكومة)، أو على صعيد الثقة التي لا يريد أن يمنحها لحكومة الحريري». لافتاً إلى أننا «لن نسمي أحداً لتشكيل الحكومة».

وعلى صعيد «الحزب التقدمي الاشتراكي» (يرأسه وليد جنبلاط)، فضّلت مصادره التعليق بأنّ «الأزمة كبيرة، والعلاقة مع الحريري تأثرت كثيراً، خصوصاً مع اعتذاره، إذ إنّ جنبلاط كان طلب من الحريري عدم الاعتذار وتسهيل مسار التسوية لتمرير هذه المرحلة. وعلى الحريري اليوم أن يتحمّل مسؤولية قراراته التي عطلت البلد لتسعة أشهر بالتكافل والتضامن مع الرئيس عون».

وسط هذه الأزمة، عاد الحديث عن الدور الخارجي في معالجة الأزمة اللبنانية، فاعتبر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس، أن الاتحاد الأوروبي يشعر «بأسف عميق» لقرار الحريري الاعتذار عن عدم تشكيل حكومة وإبقاء البلاد في طريق مسدود. وذكر في بيان: «يشعر الاتحاد الأوروبي بأسف عميق للمأزق السياسي المستمر في البلاد، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ إصلاحات عاجلة». وأضاف بوريل أنه «منذ عام تقريباً لا توجد في لبنان حكومة قادرة على العمل، ما أدى إلى أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة يعاني الشعب اللبناني من عواقبها المأساوية». وشدّد على أن «مسؤولية حلّ الأزمة الداخلية الحالية تقع على عاتق القادة اللبنانيين، لأنهم تسببوا بها». مؤكداً أن «لبنان بحاجة إلى حكومة قادرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية والحكم والتحضير لانتخابات 2022 التي يجب إجراؤها في موعدها المحدد». وقال وزير خارجية الاتحاد إن «اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي يبقى ضرورياً لإنقاذ البلاد من الانهيار المالي».

مع العلم أن الاتحاد الأوروبي يستعد لفرض عقوبات على قادة سياسيين محددين يعتبرهم مسؤولين عن وصول الوضع إلى طريق مسدود في البلاد، في نهاية الشهر الحالي. وحصل توافق سياسي بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع في بروكسل يوم الإثنين الماضي، على التحضير لهذه العقوبات.

من جهتها، اعتبرت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن «التطور الخطير الذي حصل مع اعتذار الحريري يؤكد المأزق السياسي الذي عمد فيه القادة اللبنانيون وبشكل مقصود إلى إعاقة البلاد لأشهر حتى وهي تغرق في أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة». وترافق ذلك مع إعلان باريس عن تنظيم مؤتمر دولي جديد لدعم الشعب اللبناني في 4 أغسطس/ آب المقبل، الذي يصادف مرور سنة على انفجار مرفأ بيروت، بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبدعم من الأمم المتحدة. وأكد مصدرٌ دبلوماسيٌ فرنسي لـ«العربي الجديد» أنّ «فرنسا مستمرّة في دعم الشعب اللبناني، ولن تتخلى عنه»، مضيفاً أن «لا مهلة زمنية للمبادرة الفرنسية، وهي غير مرتبطة بشخص الرئيس الحريري، بل عنوانها الأكبر تشكيل حكومة إصلاحية إنقاذية تتمتع بالاستقلالية والشفافية وتحظى بالثقة المطلوبة لضخ الدعم اللازم».

بدوره، غرّد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على «تويتر»، معتبراً أنه «يتعيّن على جميع الأطراف المعنية العمل بشكل عاجل لتشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات على الفور». ووصف إعلان الحريري بـ«التطور المخيّب للآمال». وأعلنت الجامعة العربية أن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، والأمين العام للجامعة، أحمد أبو الغيط، «توافقا خلال لقاء في نيويورك على أن الوضع في لبنان يتجه من سيئ إلى أسوأ».

وفي ظلّ مخاوف من انفلات الوضع الأمني، أكد قائد الجيش العماد جوزاف عون، من بعلبك ـ البقاع (شرقي لبنان)، أن «العسكريين منضبطون ويفوّتون الفرص على من يريد نشر الفوضى وخلق الفتن». وشدّد على أن «الأمن في منطقة البقاع للجميع من دون استثناء وقد شهد تحسناً لافتاً ولن نسمح لأحد بزعزعته، ولا عودة إلى الماضي».

سقط عشرات الجرحى في مواجهات بين الجيش اللبناني ومحتجين (حسين بيضون)

أولوية الانتخابات

اختتمت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي التي راقبت الانتخابات الماضية في لبنان إيلينا فالنسيانو (الصورة)، أمس الجمعة، أسبوعاً في بيروت لمتابعة توصيات البعثة، ورافقها فريق من خبراء الانتخابات ومسؤولون من الاتحاد الأوروبي، والتقت بمجموعة واسعة من الأطراف اللبنانيين. وأشارت البعثة، في بيان، إلى أن «فالنسيانو لاحظت أن كل الأطراف اجمعوا على إجراء الانتخابات في موعدها، ربيع 2022». وقالت: «تلجأ جميع اللاعبين إلى كل السياسيين بإجرائها».

لا اسم قادراً حتى الآن على خلافة الحريري في رئاسة الحكومة

أميركا تطلب العمل على تشكيل حكومة إصلاحية بصورة عاجلة

شرق غرب

أميركا حذرت إسرائيل من انهيار السلطة

نقل موقع «والاه» الإسرائيلي، أول من أمس، عن 3 مسؤولين إسرائيليين قولهم إن مسؤول الملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني في الخارجية الأميركية، هادي عمر، حذر خلال زيارته تل أبيب ورام الله أخيراً، حكومة الاحتلال من «أن السلطة الفلسطينية في وضع اقتصادي وسياسي صعب وخطير»، مطالباً «إسرائيل باتخاذ خطوات لتعزيز وتقوية الحكومة الفلسطينية». واعتبر أنه «إذا لم يتوفر المال للسلطة لدفع الرواتب فقد يقود ذلك لتدهور إضافي، وفي نهاية المطاف إلى الانهيار».

(العربي الجديد)

إصابات بقمع الاحتلال مسيرات ضد الاستيطان

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بقمع قوات الاحتلال الإسرائيلي المسيرات السلمية الأسبوعية الرافضة للاستيطان، وإقامة بؤر استيطانية في عدة مناطق من الضفة الغربية. وقمعت قوات الاحتلال مسيرة رافضة لإقامة بؤرة استيطانية على جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس، ما أوقع عشرات الإصابات بحالات اختناق. كما قمعت فعاليات في منطقة الرأس غربي مدينة سلفيت، وفي مسافر يطا جنوب الخليل، وقرية كفر قدوم شرق مدينة قلقيلية، وبيت دجن شرق نابلس.

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة: إسرائيل هدمت 474 مبنى

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، في تقرير أمس الجمعة، أن الاحتلال الإسرائيلي هدم، منذ بداية العام الحالي، ما لا يقل عن 474 مبنى في الضفة الغربية المحتلة. وأشار إلى أن 150 مبنى، من التي تم تدميرها، موّل تشييدها «المانحون الدوليون». وأضاف «يشكل تدمير الممتلكات على نطاق واسع مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وقد يرقى إلى جريمة حرب».

(الأناضول)

بينت وافق على التخطيط لاستهداف إيران

كشف محلل الشؤون العسكرية والأمنية في موقع «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أمس الجمعة، أن رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت (الصورة) أعطى موافقة مبدئية لوزارة الأمن وجيش الاحتلال للمضي قدماً في مخططات بناء خيار عسكري لضرب المنشآت النووية الإيرانية والبنى التحتية التابعة لها. ولفت إلى أن هذه المخططات تلقى تأييداً ودعماً من وزير المالية أفيغدور ليبرمان، ووزير الأمن بني غانتس.

(العربي الجديد)

تكساس: مقتل شرطي بإطلاق نار

أعلنت الشرطة الأميركية، أمس الجمعة، مقتل شرطي، وإصابة أربعة، في إطلاق نار في بلدة في ولاية تكساس. وقالت الشرطة، في بيان، إن رجلاً يدعى عمر سوتو شافيرا سلم نفسه. وكانت شرطة لويوك ذكرت أنّ إحدى وحداتها تدخّلت إثر ورود بلاغ بشأن رجل تحصن في منزل في بلدة ليفيلاند، وذلك بعد تبادل نار أدى إلى مقتل شرطي وإصابة أربعة.

(فرانس برس)

خاص

سد النهضة: كواليس «أزمة التفويض الشعبي» للسيسي

عمد النظام المصري أخيراً إلى إظهار أن هناك ضغوطاً شعبية أو ما يشبه «التفويض الشعبي» للرئيس عبد الفتاح السيسي للإقدام على خطوات تصعيدية بشأن أزمة سد النهضة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

سيطرت قضية سد النهضة على كلمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مساء أول من أمس الخميس، بين انتصار، في استاد القاهرة الرياضي الدولي، في فاعلية كان قد أعلن مسبقاً أنها مخصصة لتدشين مشروع تطوير الريف المصري ضمن مبادرة «حياة كريمة».

وقال السيسي في كلمته إن القلق بشأن مياه النيل بالنسبة للمصريين هو قلق مشروع، وتابع «مصر لم تسع إلى التهديد أو التدخل في شؤون البلاد، قولنا تعالوا نتعاون ونقلل التنمية لإثيوبيا مع التأكيد أن لا مساس بالمياه الخاصة بمصر... قولنا عايزين اتفاق ملزم قانوناً ينظم هذا الموضوع، في ما يخص عملية ملء وتشغيل سد النهضة، وتحركنا وما زلنا متحركين فيه، وتحركنا الأخير في مجلس الأمن وضع الموضوع على أجندة الاهتمام الدولي». وقال السيسي إن «المساس بأمن مصر القومي خط أحمر ولا يمكن اجتيازه شاء من شاء وأبى من أبى»، مؤكداً أن «ممارسة الحكمة والجنوح للسلام لا يعني السماح بالمساس بمقدرات هذا الوطن، والذي لن نسمح لأي كان أن يقترب منه، ولدينا في سبيل الحفاظ عليه خيارات متعددة نقررها طبقاً للموقف وطبقاً للظروف». وتوجّه «لكل الأشقاء في إثيوبيا والسودان»، بالقول «تعالوا نعمل اتفاق قانوني ملزم يحقق لنا الخير جميعاً». وعلى الرغم من تركيز السيسي على سد النهضة، فإن مصادر مطلعة كشفت لـ«العربي الجديد»، أنّ الهدف الحقيقي للفعالية ظلّ مثار جدل وخلاف داخل أروقة صناعة القرار والدوائر القريبة المحيطة بالسيسي طيلة 15 يوماً قبل الإعلان عنها.

وقال مصدر مطلع على تفاصيل تنظيم المؤتمر الجماهيري، لـ«العربي الجديد»، إنه كان هناك مقترح بتنظيم مؤتمر شعبي حاشد بحضره عشرات الآف الأشخاص في استاد القاهرة، أو في محيطه، وبالتحديد أمام النصب التذكاري لشهداء حرب أكتوبر (المنصة)، في مدينة نصر، شرق القاهرة، يكون هدفه تفويض السيسي لاتخاذ القرار المناسب في قضية سد النهضة، مع ترديد هتافات تطالب بالحل العسكري، ضد إثيوبيا، وكان مخططاً لذلك المؤتمر قبيل جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في 8 يوليو/ تموز الحالي، بخصوص أزمة السد. وفي الرابع من يوليو، فاجأ اتحاد كرة القدم المصري الجميع بقرار تأجيل مباراة نادي الزمالك وغزل المحلة في الدوري العام، والتي كانت مقررة في الخامس من يوليو على أرض استاد القاهرة، من دون إبداء أي أسباب، على الرغم من وجود تشديدات صارمة قبلها من الاتحاد بعدم تأجيل أي مباراة مهما كانت الظروف، قبل أن يتم الكشف عن السبب الحقيقي والذي جاء بدعوى تنظيم فعالية وطنية ضخمة في الاستاد في اليوم ذاته من دون تحديد تفاصيلها أو أهدافها.

وحسب المصدر، فإن الهدف الأساسي من وراء تلك الفاعلية التي أرجئت حينها، كان إظهار أن هناك ضغوطاً شعبية على النظام الحاكم في مصر لاتخاذ خطوات تصعيدية بشأن أزمة سد النهضة، في حال لم يتم التوصل لاتفاق دولي حول قرار يحفظ حقوق مصر المائية في مياه النيل. إلا أنّ خلافاً في وجهات النظر دبّ داخل دائرة السيسي المقربة، وتمثّل في رأي مجموعة مدير جهاز المخابرات اللواء عباس كامل، ومعه مساعده أحمد شعبان، ومحمود السيسي، نجل الرئيس والقيادي في جهاز المخابرات العامة، والذي كان يتبنى تنظيم الفاعلية وقتها، في مقابل لجنة التخطيط الاستراتيجي في رئاسة الجمهورية برئاسة الوزيرة السابقة فايزة أبو النجا، مساعدة الرئيس، والتي ارتأت أن تلك الوسائل لن تكون ذات فائدة أمام المجتمع الدولي، الذي لا يعترف سوى بلغة المصالح، والتشابكات الإقليمية، سواء مع مصر أو مع إثيوبيا.

وأكدت هذه اللجنة وقتها، أن مثل تلك الفاعلية ستمثل ضغطاً على الرئيس المصري، خصوصاً في حال إخراجها في صورة تفويض شعبي. وتابع المصدر أنه كانت لجنة التخطيط الاستراتيجي برئاسة الجمهورية، التي تترأسها أبو النجا، ترى أنه إذا صدر قرار معاكس من مجلس الأمن أو لم يصدر أي قرارات تكون في صالح مصر والسودان، وقد فوّض الشعب السيسي لاتخاذ قرار رادع لإثيوبيا، فسيكون لزاماً على الرئيس اتخاذ خطوات لن يكون في مقدوره الإقدام عليها، خصوصاً في ظل تحذيرات دولية، ورسائل تلقتها القاهرة من أكثر من طرف دولي برفض قاطع لأي أعمال عسكرية. وأشار المصدر إلى أن «السيسي حسم الجدل بين الفريقين بحل برلمانية، بتأجيل الفعالية لما بعد جلسة مجلس الأمن، مع إدخال تعديلات عليها، والا تكون أزمة سد النهضة شعارها الرئيسي»، وهو ما ظهر خلال الفعالية التي احتضنها استاد القاهرة، مساء أول من أمس الخميس، وجاءت تحت شعار مبادرة «حياة كريمة»، على الرغم من أن السيسي دشن المشروع نفسه قبل فعالية الخميس وبالتحديد في 30 يونيو/ حزيران الماضي.

وفي السياق ذاته، قال مصدر برلماني مطلع، لـ«العربي الجديد»، إنه كان مخططاً تخصيص جلسة مجلس النواب في 12 يوليو الحالي، لإصدار تفويض برلماني للرئيسي المصري بشأن أزمة السد، وذلك بتوجيه من جهاز المخابرات العامة، قبل أن يتم التراجع عن صيغة «القرار البرلماني»، والاكتفاء بكلمات نيابية. وعقب انتهاء الجلسة التي كان مقرراً أن تكون الأخيرة خلال الفصل التشريعي الحالي، صدرت تعليمات من الضباط المشرفين على عمل المجلس في جهاز المخابرات العامة لكافة نواب المحافظات البعيدة، بعدم العودة لدوائرهم والبقاء في القاهرة، وذلك لمشاركتهم في فعالية حاشدة، من دون أن يتم إبلاغهم بتفاصيل حول طبيعتها. وقال مصدر برلماني آخر: «تم إخطارنا بالبقاء في القاهرة، وعدم السفر، لحضور مؤتمر ضخم مرجح أن يحضره الرئيس السيسي، ولكن الجميع كانوا يتوقعون أن يكون خاصاً بسد النهضة بعد الجلسة المخيبة لمجلس الأمن، قبل أن نفاجأ بأن المؤتمر سيكون مخصصاً لمبادرة حياة كريمة».

السيسي: قلق المصريين بشأن مياه النيل مشروع (محمد عبد الغني/فرانس برس)

هدف فعالية الخميس الحقيقي ظل مثار جدل داخل دائرة السيسي

خاص

ضغوط إسرائيلية على مصر بشأن غزة

تمارس إسرائيل ضغوطاً على مصر، لتحصيل تنازلات من حركة «حماس» بصفقة الأسرى، ملوحة بإمكانية إشراك أطراف أخرى في الملف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة مطلعة على الوساطة التي يقوم بها جهاز المخابرات العامة، بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، والاحتلال الإسرائيلي، عن ضغوط إسرائيلية على الوسيط المصري، في إطار الدور الذي يقوم به في صفقة تبادل الأسرى مع حركة «حماس»، والاتفاق الخاص ببدء عملية إعادة إعمار القطاع، والتوصل لاتفاق تهدئة طويل المدى.

وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن هناك ترويجاً من الجانب الإسرائيلي، ومزاعم متكررة، بعدم فرض مصر ضغوطاً بالقدر الكافي على حركة «حماس» وفصائل قطاع غزة لتمرير اتفاق صفقة الأسرى، بالشروط الإسرائيلية، بما في ذلك عدم الاستجابة لشروط «حماس»، التي تتضمن إطلاق سراح أشخاص تتهمهم تل أبيب بالتورط في عملية قتل جنود ومستوطنين إسرائيليين. وأضافت المصادر أن الوفد الأمني الإسرائيلي الأخير الذي زار القاهرة، عبّر عن تلك الادعاءات والمزاعم، من خلال آراء بعض أعضائه، الذين قالوا إن مصر تملك الكثير من أوراق الضغط التي تستطيع من خلالها إجبار «حماس» على المضي قدماً في الصفقة وتقديم تنازلات، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن لأسباب خاصة بالقاهرة، حسب الادعاءات.

إشراك أطراف أخرى

وكشفت المصادر عن منحنى جديد يتمثّل بتلويح تل أبيب، بإمكانية إشراك أطراف تصفها بـ«المناوئة للقاهرة»، في الوساطة الخاصة بصفقة تبادل الأسرى، إذ أبلغ منسق شؤون الأسرى والمفقودين في حكومة الاحتلال يارون بلوم، خلال اتصال جرى أخيراً، مع مسؤول ملف فلسطين في جهاز المخابرات العامة المصري اللواء أحمد عبد الخالق، إبداء تركيا استعدادها للجانب الإسرائيلي للمشاركة في الوساطة الخاصة بصفقة الأسرى، من خلال ما تملكه من علاقات قوية ووثيقة بحركة «حماس». وقالت المصادر إن القاهرة تقرأ الرسالة في سياق المناورة، للضغط عليها، لتسريع وتيرة المفاوضات بالشروط الإسرائيلية، كاشفة عن أن مصر أدارت سلسلة اتصالات أخيراً في محاولة لحصار المحاولة الإسرائيلية للضغط عليها في هذا الصدد.

وكشفت المصادر أن مسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة المصري، استفسروا من نظرائهم الأتراك عن هذا الأمر، في إطار مسار أمني مشترك بين البلدين لإدارة المفاوضات الاستكشافية الخاصة بالتهدئة وتطبيع العلاقات بين القاهرة وأنقرة، وهو «ما نفاه الجانب التركي بالكلية»، على حد تعبير المصادر، التي أكدت أن ملف صفقة الأسرى ليس على رأس الملفات المعنية بها تركيا، نظراً لإدراكها طبيعته الخاصة.

وبحسب المصادر، فإنه خلال اتصال بين المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية وقيادة حركة «حماس»، أكد مسؤولو الحركة، عدم علمهم بأي مقترحات في هذا الشأن، مشيرين إلى أنهم لم يتعاطوا مع أي جهود في إطار مفاوضات الصفقة، سوى في إطار الأطراف الحالية، والمتمثلة في مصر وقطر عربياً، وألمانيا والنرويج أوروبياً، ومشددين في الوقت ذاته على أن هناك توافقاً لدى كافة الأطراف المعنية بالملف الفلسطيني بقيادة القاهرة لتلك المفاوضات وتنسيق الجهود الخاصة بها.

خلافات إسرائيلية داخلية

وكشفت المصادر أن المجلس الوزاري المصغر في الحكومة الإسرائيلية، فشل أخيراً، في التوصل لاتفاق بشأن المقترحات التي خرجت بها المفاوضات غير المباشرة التي أدارتها القاهرة، بين الوفدين الأمنيين

توصل لشكل الآلية الجديدة لإدخال المنحة القطرية للقطاع

خلال وقفة في غزة دعما للأسرى (مصطفى حسونة/الأناضول)

من «حماس» والاحتلال الإسرائيلي. وقالت المصادر إن «هناك خلافات حادة داخل أروقة صناعة القرار في إسرائيل بشأن محددات إتمام الصفقة، نظراً لاعتبارات سياسية داخلية هناك، وسط تمسك المتشددين في الحكومة الإسرائيلية بمزيد من الضغط على حماس لتقديم تنازلات وعدم الاستجابة للمطالب الأمنية التي طرحتها».

وأشارت المصادر إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها الصفقة، التي تعوّل عليها مصر بشكل كبير لتحقيق إنجاز إقليمي عبر إتمامها، إلا أن هناك تقدماً ملحوظاً جرى أخيراً، عبر إقناع القاهرة للجانب الإسرائيلي بالسماح بإدخال بعض احتياجات قطاع غزة اليومية، وفتح المعابر تدريجياً، وزيادة مساحات الصيد، لمنع اندلاع أي مواجهات أو تصعيد عسكري. وكشفت المصادر أنّ الاتصالات المتبادلة بين الجانبين المصري والإسرائيلي بالتنسيق مع «حماس»، أسفرت أخيراً عن التوصل لشكل الآلية الجديدة لإدخال المنحة القطرية للقطاع، والتي تتضمن نقل المبالغ عبر البنوك الفلسطينية العاملة في غزة، على أن تتسلّمها اللجنة القطرية من تلك البنوك، وتودعها في بنك البريد بالقطاع، بحيث يتم توزيعها بعد ذلك. ويتضمن الاتفاق قيام سلطات الاحتلال، بمراجعة أسماء المستفيدين من المنحة، للتأكد من أنهم ليسوا على علاقة بالمقاومة.

أما في ما يخص الأجزاء الأخرى من المنحة، فتتضمن الآلية الجديدة تحويل 10 ملايين دولار لمصلحة شراء وقود لمحطة توليد الكهرباء عبر الأمم المتحدة، و10 ملايين دولار أخرى لمصلحة مشروع النقد مقابل العمل (إجراء مؤقت للحماية الاجتماعية يوفر فرص عمل بأجر نقدي) لتحسين الوضع الاقتصادي في القطاع.

وكان وفد إسرائيلي أمني رفيع المستوى بقيادة نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، نمرود شفير، زار القاهرة أخيراً، للمشاركة في مفاوضات غير مباشرة، قادها المسؤولون بجهاز المخابرات العامة المصرية، بمشاركة وفد عسكري رفيع المستوى من «حماس»، قاده مروان عيسى نائب القائد العام لـ«كتائب القسام».

الحدث

ارتفعت حدة انتقادات روسيا لسحب أميركا وحلف شمال الأطلسي قواتهما بسرعة من أفغانستان، معتبرة ان ما يحدث حالياً في البلد يزيد مخاطر امتداد عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة، فيما كانت حدة المعارك تتزايد بين القوات الحكومية و«طالبان»

حرب أفغانستان

القوات الحكومية تنتقل إلى مرحلة الهجوم

تزايد المخاوف من هزيمة القوات الحكومية دون دعم جوي (Getty)

بدأت القوات الأفغانية مرحلة جديدة من الحرب مع «طالبان»، مع شنها هجوماً لاستعادة السيطرة على معبر سبين بولدك الحدودي مع باكستان، فيما يسعى عناصر الحركة للتقدم في الشمال، والاستيلاء على معقل زعيم الحزب المناهض للحركة عبد الرشيد دوستم، وسط ارتفاع حدة انتقادات روسيا لسحب أميركا وقوات حلف شمال الأطلسي قواتهما بسرعة، معتبرة أن ما يحدث حالياً في أفغانستان يزيد مخاطر امتداد عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة.

واستغلت حركة «طالبان» المراحل الأخيرة من انسحاب القوات الأجنبية، خصوصاً الأميركية، لشن سلسلة من الهجمات في كل أنحاء البلاد، وقد استولت على العديد من المناطق والمعابر الحدودية وطوقت عواصم أقاليم. وتتزايد المخاوف من أن القوات الحكومية ستمنى بالهزيمة دون الدعم الجوي الحيوي الذي كانت تقدمه القوات الأجنبية.

وأفاد سكان في مدينة سبين بولدك، التي سقطت في أيدي «طالبان»، الأربعاء الماضي، عن معارك بين مقاتلي الحركة والجيش في السوق الرئيسي في المدينة الحدودية مع أفغانستان. وقال محمد ضاهر «هناك اشتباكات عنيفة». وذكرت وكالة «فرانس برس»، أمس الجمعة، أن العشرات من مقاتلي «طالبان» الجرحى يتلقون العلاج في مستشفى باكستاني قرب الحدود بعد قتال ضار مع القوات الأفغانية. وقال الملا محمد حسّن، الذي عرّف عن نفسه بأنه من مقاتلي «طالبان»، قرب شامان في باكستان، والواقعة على بعد مسافة خمسة كيلومترات من الحدود: «قتل شخص وجرح العشرات من مقاتلينا». وتأتي هذه المعارك فيما اشتدت حدة الحرب الكلامية بين حكومتي كابول وإسلام آباد بعدما اتهمت السلطات الأفغانية باكستان بتقديم «دعم جوي لطالبان في مناطق معينة». ونفت وزارة الخارجية الأفغانية هذا الادعاء، موضحة، في بيان، أن البلاد «اتخذت الإجراءات الضرورية داخل أراضيها لحماية قواتنا وسكاننا».

كما تدور معارك بين القوات الأفغانية ومقاتلي «طالبان» على مشارف مدينة شبرغان، عاصمة إقليم جوزجان في شمال البلاد، والتي تعتبر معقلاً رئيسياً لدوستم. وقال نائب حاكم الإقليم قادر مالياً إن «طالبان استولت أولاً على مدخل شبرغان على الطريق من (إقليم) ساري بول المجاورة، لكنها لم تدخل البلدة، والقوات الحكومية تتصدى الآن لطالبان»، موضحاً أن الجانبين «يقومان بعمليات كر وفر، لكن لم يتمكن أي طرف من السيطرة بشكل كامل على أبواب المدينة». ويقع إقليم جوزجان المتاخم لتركمانستان بجوار مزار الشريف، والتي تعد كبرى مدن شمال أفغانستان. لكن المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد أكد أن الحركة «استولت على بوابة شبرغان، ووصلت إلى المدينة»، موضحاً أن «مليشيات دوستم هربت من المنطقة». وقال مسؤول أفغاني، أمس الأول، إنه تم التفاوض على وقف محلي لإطلاق النار مع قادة «طالبان» في قلعة نو، عاصمة إقليم بادغيس، التي شهدت معارك شوارع عنيفة خلال الأسبوع الماضي. وقال حاكم الإقليم حسام الدين شمس إن «عشرة من شيوخ القبائل قرروا تحمل مسؤولية وقف إطلاق النار، وبالتالي تحدثوا أولاً مع طالبان ثم مع الحكومة المحلية، وتوصل الجانبان لهدنة». وأضاف أن الحركة توصلت لاتفاق مع شيوخ القبائل للتحرك إلى مشارف مدينة قلعة نو، عاصمة الإقليم. وقال رئيس المجلس المحلي في بادغيس عبد العزيز بيك إن «قلعة نو هي المدينة الوحيدة في أفغانستان التي أعلنت فيها طالبان وقفاً لإطلاق النار». ونفى متحدث باسم «طالبان» موافقة الحركة على وقف لإطلاق النار، لكنه أشار إلى أن مقاتليها تركوا المدينة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين.

سياسياً، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال مشاركته في مؤتمر «آسيا الوسطى والجنوبية: الترابط الإقليمي: التحديات والفرص» المنعقد في عاصمة أوزبكستان طشقند، أمس الجمعة، من خطورة مستجدات الوضع في أفغانستان، مؤكداً أن النقاش جار حول إمكانية توسيع مفاوضات «الترويكا» بشأن تسوية هذا النزاع. واعتبر لافروف أن الوضع في أفغانستان شهد في الأيام الأخيرة تدهوراً سريعاً، مضيفاً: «في ظل سحب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) قواتهما بسرعة، تزايد الغموض حول التطورات المستقبلية للأوضاع السياسية والعسكرية في أفغانستان وحولها». ولفت لافروف إلى أن تصعيد النزاع الأفغاني يزيد من خطورة التهديد الإرهابي وتهريب المخدرات الذي بلغ مستوى غير مسبوق. وقال: «من الواضح أنه في الظروف الحالية توجد مخاطر حقيقية لامتداد عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة، ويشكل خطر هذا السيناريو عائقاً ملموساً في سبيل إدماج أفغانستان في التعاون الإقليمي». وأضاف: «ننطلق من ضرورة أن تراعي خطط تطوير المشاريع في مجال النقل واللوجستيات والطاقة التي تربط بين آسيا الجنوبية والوسطى بشكل كامل الظروف الأمنية على الأرض، ولا يمكن الأمل في التطبيق الناجح للمشاريع والمبادرات الاقتصادية بمشاركة كابول إلا في حال حصول التسوية الشاملة للنزاع الأفغاني الداخلي».

وأعرب عن «قناعة موسكو بضرورة أن يظل إحلال سلام مستدام في أفغانستان على رأس أولويات المساعي الجماعية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي»، مشدداً على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف يكمن في إطلاق مفاوضات أفغانية - أفغانية مباشرة بمساعدة الشركاء الدوليين. وتطرق إلى منصات دولية مخصصة للمساهمة في المضي قدماً في هذا الاتجاه، منها «الترويكا الموسعة» التي تشمل روسيا والصين والولايات المتحدة وباكستان، قائلاً: «قد ينضم إلى الترويكا لاعبون مؤثرون خارجيون آخرون، ونناقش هذه الفرصة مع زملائنا الآن». وأعلنت وزارة الخارجية الأوزبكية، في بيان، أن وزراء خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاملوف، وباكستان شاه محمود قريشي، وأفغانستان حنيف أتمار، والمبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، اجتمعوا في طشقند. وأوضحت أن هذه الدول وافقت على إنشاء منصة دبلوماسية رباعية جديدة تهدف إلى تعزيز العلاقات الإقليمية. وأضافت: «أكدت الأطراف الأربعة على أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار طويل الأمد في أفغانستان»، وأشارت إلى أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع في الأشهر المقبلة لتحديد شروط التعاون المستهدف.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

تدور معارك على مشارف شبرغان التي تعتبر معقلاً لدوستم

طلب مساعدات

طلب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في أفغانستان رامز الاكبروف، اول من امس، 850 مليون دولار لمساعدة البلاد على التعامل مع تأثير هجوم «طالبان»، وسوء التغذية الذي ضرب نحو ثلث البلاد، والجفاف الشديد، وعودة 627 الفاً هذا العام، جرى ترحيل معظمهم من إيران.

إضاءة

احتجاجات في إيران على انقطاع المياه

يتزايد الاحتقان بين السلطة الإيرانية والمواطنين، الذين ترتفع الضغوط عليهم، جراء انقطاع المياه، ما أدى إلى تفجر احتجاجات شعبية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أدى انقطاع المياه إلى تفجر احتجاجات في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران، أول من أمس الخميس، فيما برز تناقض حكومي حول الموضوع، ففيما اعتبر البعض أن الفيديوهات التي تنشر حول الموضوع قديمة، وجّه آخرون أوامر لحل أزمة المياه سريعاً في المحافظة. وتأتي الاحتجاجات في خوزستان في الوقت الذي تكافح فيه إيران من خلال موجات متكررة من الإصابات في جائحة كورونا، ومع قيام الآف العاملين في صناعة الطاقة بإضرابات من أجل تحسين الأجور والظروف، بالإضافة إلى انقطاع الكهرباء.

وشهدت محافظة خوزستان جنوب غربي إيران، أول من أمس الخميس، احتجاجات جابت شوارع بعض المدن على خلفية انقطاع المياه في العديد من المناطق. وأظهرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي نزول الآف المواطنين إلى الشوارع في عدة مدن بالمحافظة، احتجاجاً على أزمة المياه التي تعاني منها المحافظة عموماً، ومحافظات إيرانية أخرى، مع إطلاق هتافات باللغتين العربية والفارسية، داعين إلى حل الأزمة، مع تحميل السلطات المحلية مسؤوليتها. وهتف محتجون «عطشانين، نريد الماء»، مبدين احتجاجهم على الجفاف الذي يجتاح «هور العظيم»، أحد أكبر الأهوار الإيرانية، ومتسائلين «أين هورنا؟». وقام محتجون بإحراق إطارات السيارات وإغلاق بعض الطرق، وسط محاولات قوات مكافحة الشغب تفريق المتظاهرين وفتح الطرق.

وأكدت وكالة «فارس» الإيرانية، أمس الجمعة، وقوع هذه الاحتجاجات، مشيرة إلى أن مدن حميدية، وشادغان، وسوسنغرد ومنطقة زرغان، شهدت احتجاجات على «عدم تأمين حصة الأهوار والأنهار من المياه وتنفيذ مشاريع نقل مياه نهر كارون». وأضافت أن «عدداً من الشبان قاموا بإحراق إطارات السيارات وإغلاق الطرق في (مدن) ماهشهر وكوت عبد الله وخرمشر وملاثاني، ومنعوا عبور السيارات لبضع دقائق، لكن قوات الشرطة فتحتها من دون أي اشتباك» بحسب قولها. وفي بعض الفيديوهات المنتشرة على الشبكات الأفتراضية، تسمع أصوات طلقات، لكن لم ترد أنباء عن وقوع إصابات بين المحتجين على هذه الشبكات أو وسائل الإعلام المحلية. وكانت مدينة خمشهر بالمحافظة قد شهدت قبل عدة أيام احتجاجات على انقطاع الكهرباء وشح المياه، وفقاً لمقاطع مصوّرة على مواقع التواصل. وقال محتج، في مقطع مصور، «ينبغي أن ينشر التلفزيون الرسمي ما نقوله، وأن ينشر صوراً للجاموس النافق بسبب نقص المياه». ونقل موقع «عصر جنوب» عن حاكم مدينة ماهشهر، فريدون بندري، قوله إن «مجموعة أشخاص أقدموا على إغلاق الطريق بين ماهشهر وميناء الإمام الخميني، على أساس دعوة افتراضية للاحتجاج على انعدام المياه في محافظة خوزستان، لكن قوات الشرطة قامت بتفريق المعترضين وفتح الطريق وتأمينه».

لكن على الرغم من ذلك، وصف رئيس محافظة خوزستان قاسم سليماني دشتكي، في حوار مع وكالة «إرنا» الإيرانية، الفيديوهات المنتشرة عن الاحتجاجات بأنها «مزوّرة»، متهماً «البعض بتحريض المواطنين ونشر فيديوهات مزورة»، وقائلاً إنه يتابع حل مشاكل شح المياه والجفاف بالمحافظة مع الحكومة في طهران. وأضاف أن «مدينتي خرمشهر وسوسنغرد لم تشهدا احتجاجات، والفيديوهات المنتشرة تعود، إلى الماضي»، داعياً المواطنين إلى «الانتباه إلى الأعمال المشبوطة» بحسب تعبيره.

إلى ذلك، أصدر النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، أوامر بحل أزمة المياه سريعاً في محافظة خوزستان. وأجرى مباحثات مع وزير الداخلية عبد الرضا رحماني فضلي ورئيس منظمة التخطيط ورسم الموازنات محمد باقر نوبخت، ووزير الطاقة رضا اردكانيان، ووزير الجهاد الزراعي كاظم خاوازي، حول هذه الأزمة مع إيفاده وفداً حكومياً إلى محافظة خوزستان برئاسة رئيس لجنة إدارة الأزمات. كذلك أوفد رئيس السلطة القضائية الجديد غلام حسين محسني إيجئي وفداً قضائياً وتنفيذياً رفيع المستوى، بعضوية مندوبين من وزارة الطاقة والمدعي العام الإيراني، إلى المحافظة لمناقشة أزمة المياه فيها وحلها، وفقاً لما أوردته وكالة «الميزان» التابعة للسلطة القضائية. وأشارت الوكالة إلى أن الوفد سيرفع تقريراً إلى إيجئي بالحلول العاجلة لحل مشكلة المياه في خوزستان وأسبابها.

يشار إلى أن إيران تواجه شحّاً في الأمطار هذا العام، تقول الحكومة إنه غير مسبوق منذ 52 سنة، ما أدى إلى جفاف أنهار وأهوار وشح مياه الشرب في مدن وقرى، فضلاً عن تراجع توليد الكهرباء من السدود، والذي أدى أيضاً إلى انقطاعات متكررة للطاقة الكهربائية في أنحاء إيران خلال الفترة الأخيرة، وهي مستمرة.

لجأ السلطات إلى قوات الأمن لتفريق المحتجين (Getty)

تقرير

تعمل الولايات المتحدة على تمتين مواقعها في مواجهة الصين، عبر إعلان نيّتها إجراء مناورات ضخمة في المحيط الهادئ، في موازاة تفعيل القطاع الاستثماري الأميركي في مختلف البلدان

أميركا في مواجهة الصين

مناورات في الهادئ واستثمارات عالمية

اتفقت الولايات المتحدة وألمانيا على «الوقوف معاً في وجه» العدوان الروسي والإجراءات غير الديمقراطية التي تتخذها الصين»، وفقاً لما جاء في مؤتمر صحافي مشترك في البيت الأبيض، مساء الخميس، بين الرئيس الأميركي جو بايدن والمستشارة الألمانية المنتهية ولايتها أنجيلا ميركل. وشدّد بايدن على «الوقوف معاً للدفاع عن دول الخاصرة الشرقية لحلف شمال الأطلسي ضد العدوان الروسي». وأضاف أن البلدين سيدافعان عن «المبادئ الديمقراطية والحقوق العالمية عندما يريان أن الصين أو أي دولة أخرى تعمل على تقويض مجتمع حر ومنفتح».

لكن الأمر تخطى مجرد الحديث السياسي، أقلّه بالنسبة للأميركيين، فوفقاً لموقع قناة «سي أن أن»، فإن الولايات المتحدة سترسل 25 طائرة حربية من نوع «أف 22»، لإجراء مناورات في غرب المحيط الهادئ، في وقت لاحق من الشهر الحالي. واعتبر الموقع أن الهدف من هذه المناورات هو «توجيه رسالة قوية للصين». ومن المقرر أن تنطلق الطائرات من قاعدتي الهادئ في جزر هاواي، والمندورف، ريتشاردسون في آلاسكا، للمشاركة في مناورات «عملية الهادئ الحديدية 2021»، في غوام وجزر تينيان، التابعة لجزر ماريانا الشمالية. وكشف قائد القوات الجوية للمحيط الهادئ، الجنرال كين ويلسباش، أنه «لم يسبق أن أرسلنا هذا العدد من الطائرات إلى المحيط الهادئ». وأشار إلى أن طائرات «أف 22»، تُعتبر من الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وهي الطائرة الحربية الأكثر تقدماً في العالم، بسبب تقنياتها العالية في المعارك الجوية.

من جهته، اعتبر المدير السابق للعمليات في مركز المخابرات المشتركة التابع للقيادة الأميركية في المحيط الهادئ كارل شوستر، في حديث لـ«سي أن أن»، أن «إرسال هذا العدد من الطائرات، يوجّه رسالة فورية للصين في خضمّ توتر العلاقات حول تايوان وبحر الصين الجنوبي». وأشار إلى أن «الصين تملك ما بين 20 إلى 24 طائرة حربية من الجيل الخامس، لكنها تتطور بسرعة هائلة، في مقابل 180 طائرة أف 22 للولايات المتحدة». واستفاض بالحديث عن مزايا «أف 22»، قائلاً إن «قدرتها على الهرب على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف يكمن في إطلاق مفاوضات أفغانية - أفغانية مباشرة بمساعدة الشركاء الدوليين. وتطرق إلى منصات دولية مخصصة للمساهمة في المضي قدماً في هذا الاتجاه، منها «الترويكا الموسعة» التي تشمل روسيا والصين والولايات المتحدة وباكستان، قائلاً: «قد ينضم إلى الترويكا لاعبون مؤثرون خارجيون آخرون، ونناقش هذه الفرصة مع زملائنا الآن». وأعلنت وزارة الخارجية الأوزبكية، في بيان، أن وزراء خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاملوف، وباكستان شاه محمود قريشي، وأفغانستان حنيف أتمار، والمبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد، اجتمعوا في طشقند. وأوضحت أن هذه الدول وافقت على إنشاء منصة دبلوماسية رباعية جديدة تهدف إلى تعزيز العلاقات الإقليمية. وأضافت: «أكدت الأطراف الأربعة على أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار طويل الأمد في أفغانستان»، وأشارت إلى أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع في الأشهر المقبلة لتحديد شروط التعاون المستهدف.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

تدور معارك على مشارف شبرغان التي تعتبر معقلاً لدوستم

تطوّر واشنطن قواعدها الجوية في غوام وجزر ماريانا

تسعى أميركا للسيطرة على موانئ وعلى القطاعات الخلوية

أن «الولايات المتحدة تتعامل مع الصين بصورة جدّية، وتطوّر قدرات قواتها، لنقلها سريعاً إلى أي مركز في أي حرب».

وتملك الولايات المتحدة بنى تحتية عسكرية واسعة في قاعدة كادينا الجوية في أوكيناوا اليابانية، وفي قاعدة أندرسن الجوية في غوام. بالتالي، فإن أي هجوم يستهدفهما، سيُعرقل عملياتها العسكرية في المحيط الهادئ. لذلك، فإن المناورات المرتقبة تهدف إلى تطوير القواعد الصغيرة في غوام وتينيان، للقيام بدور عسكري بارز في أي حرب مقبلة. وأشار موقع «سي أن أن» إلى أن تطوير القواعد الصغيرة سيدفع الخصوم إلى توسيع مروحة إطلاق الصواريخ ضد القواعد الجوية، وبالتالي يسمح للأميركيين بالردّ الفوري على أي هجوم.

في مقابل التطوير الأميركي، لم تقف الصين جانباً، إذ كشف تقرير لمؤسسة «راند» للأبحاث والتفكير، الممول من الجيش الأميركي، أن الجيش الصيني «يمتلك كمية ونوعية متزايدة من الصواريخ البالستية والدقيقة البعيدة المدى، التي يمكن أن تهدد الأهداف الرئيسية في القواعد الجوية». وأضاف أن «توزيع الطائرات الحربية في مواقع متعددة، يُحسّن القدرة على البقاء، ويدفع الخصم إلى إطلاق المزيد من الصواريخ».

وعدا القواعد الجوية، ولمواجهة النفوذ الاقتصادي العالمي المتزايد للصين، اتخذت الولايات المتحدة مساراً جديداً بمساعدة أجنبية. وبدلاً من إقراض المال أو تعزيز التجارة، كما حصل في العقود الأخيرة، باشرت واشنطن الاستثمار في الخارج لتعزيز مصالح الأمن القومي الأميركي، بغية إبقاء الموانئ والشبكات الخلوية والأصول الاستراتيجية الأخرى في «أيدٍ صديقة»، حسبما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال». وأضافت الصحيفة أن رأس حربة الجهود الأميركية هي مؤسسة «تمويل التنمية الدولية»، التي أعاد الكونغرس إحياءها في عام 2019، بضغط من الرئيس السابق دونالد ترامب. وناقشت المؤسسة مسألة شراء حوض لبناء السفن في اليونان، وقدمت قروضاً لإثيوبيا للتخلي عن تقنية «جي 5» الصينية الممنوحة عبر شركة «هواوي».

وتبدو إدارة الرئيس جو بايدن على استعداد للذهاب أبعد من ذلك، عبر المساهمة مع مجموعة الدول السبع، الشهر الماضي، في إطلاق مبادرة جديدة بعنوان «إعادة بناء عالم أفضل». ووعدت المبادرة بمنح مئات المليارات من الدولارات لمشاريع في البلدان المحتاجة، ومن الواضح أنه تم تصميم المبادرة كبديل عن عروض البنية التحتية الصينية.

وفي هذا الملف تبدو مؤسسة «تمويل التنمية الدولية» الأكثر قدرة على تمويل مختلف المشاريع بسبب سقفها الاستثماري البالغ 60 مليار دولار. ويقول رئيس عمليات المؤسسة ديفيد مارشيك: «سنستثمر هذا العام أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الوكالة، وهو ما يعكس رؤية الرئيس». ويعتبر المسؤولون الأميركيون أن المؤسسة تقدم تمويلاً بشروط أقل من الصين، التي يمكن أن تكون معدلات قروضها عالية، فضلاً عن الحصول على ضمانات في حال فشل الطرف الآخر في دفع القروض، كما حصل مع سريلانكا التي تخلت عن مرفأ لها للصين.

وتعد المؤسسة أحدث تجسيد للمساعدات الخارجية الأميركية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)، التي تضمنت خطة «مارشال» التي ساعدت في إعادة بناء أوروبا مع «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، التي تقدم مساعدات اقتصادية ومعونات في حالات الكوارث إلى البلدان النامية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عام 1991، تم توسيع مهمة المساعدة بمبادرات، مثل «خطة الطوارئ الرئاسية للإغاثة من الإيدز»، التي أطلقها الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش في عام 2003 لتحسين الرعاية الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحول هذه الخطوة، يشير رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، السيناتور الجمهوري مايكل ماكول، إلى أن المؤسسة «أداة استثمار مهمة للغاية في سياق المنافسة مع الصين».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

رئيس جنوب افريقيا: اعمال العنف مدبرة

قال رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامابوزا، أمس الجمعة، إن أعمال العنف الدامية التي تهز هذا البلد منذ أسبوع وخلّفت 117 قتيلاً، «مدبرة». وقال رامابوزا لدى وصوله إلى إقليم كوازولو ناتال، بؤرة الاضطرابات «من الواضح جداً أن جميع أحداث العنف والنهب هذه كانت مدبرة، هناك أشخاص خططوا لها، سنلاحقهم». وتجري الشرطة تحقيقات تطاول 12 شخصاً بشبهة تدبير أعمال العنف الأخيرة.

(فرانس برس)

فرنسا تريد ارسال شرطيين دوليين إلى هايتي

قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، لوكالة «فرانس برس»، إن تدخلاً عسكرياً في هايتي «ليس مطروحاً»، لكنه دعا إلى إرسال عناصر شرطة دوليين إلى هذا البلد تحت رعاية الأمم المتحدة. وردّاً على سؤال حول طلب قدمته هايتي لأميركا والأمم المتحدة للمساعدة في ضمان أمن منشآتها الاستراتيجية بعد اغتيال الرئيس جوفينيل موين، قال لودريان إن فرنسا ستكون مستعدة لتقديم قوات درك لمثل هذه المهمة.

(فرانس برس)

دياز كانيل: اميركا فشلت في تدمير كوبا

قال الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، أمس الجمعة، إن الولايات المتحدة «فشلت في جهودها لتدمير كوبا»، بعد تصريحات للرئيس الأميركي جو بايدن وصف فيها البلاد بأنها «دولة فاشلة تضطهد مواطنيها». وكتب الزعيم الشيوعي على «تويتر» بعد خمسة أيام من احتجاجات تاريخية ضد الحكومة: «الولايات المتحدة فشلت في جهودها لتدمير كوبا رغم أنها أنفقت مليارات الدولارات على ذلك».

(فرانس برس)

قلق من انقلاب أجج الخلافات

ترامب ـ ميلي: صراع محتدم

يتكشف المزيد من خفايا عهد دونالد ترامب، خصوصاً مع خسارته الانتخابات الرئاسية، مع مخاوف قادة عسكريين كبار من احتمال وقوع انقلاب بعد ذلك الاستحقاق

واشنطن ـ **العربي الجديد**

كان ينظر لميلي في البداية على انه احد ابرز عناصر تمكين ترامب (جابين بوتسفورد/Getty)

حلقة جديدة من التوترات بين الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب والمسؤولين في إدارته، بطلها هذه المرة رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي الجنرال مارك ميلي، الذي كان ترامب اختاره بنفسه قبل أن تتوتر العلاقة بين الرجلين لاحقاً، وصولاً إلى الكشف أخيراً عن مناقشة ميلي وعدد من القادة العسكريين الكبار خططاً للاستقالة الجماعية، بعد مخاوف سرت بينهم من احتمال لجوء ترامب للانقلاب، بعد النتائج التي أفضت إليها انتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، التي توج بموجبها جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة.

وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2018، أعلن ترامب عبر «تويتر» ترشيح ميلي لمنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة. لم يكن هناك إجماع على ميلي، وكان أبرز المعترضين وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس، لكن ترامب مضى في خياره لتتم المصادقة على تعيين ميلي في أكتوبر/تشرين الأول 2019. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، تحوّل ميلي من الجنرال المختار بعناية من قبل ترامب إلى أحد أقسى منتقدي الرئيس السابق، بينما لم يوفّر الأخير فرصة لمهاجمته، وكانت آخرها أول من أمس الخميس.

وفقاً لكتاب جديد تحت عنوان «يمكنني إصلاح الأمر وحدي»، كتبه الصحافيان من صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية فيليب روكر وكارول ليونيغ، وكشفت شبكة «سي أن أن» مقتطفات منه، ناقش ميلي وقادة عسكريون كبار آخرون الاستقالة في حال تلقيهم أوامر تعتبر غير قانونية أو خطيرة، بعد شعورهم بقلق بالغ من احتمال وقوع انقلاب بعد انتخابات نوفمبر الماضي الرئاسية. ولفت الكتاب إلى أن ميلي شبّه «أكاذيب ترامب» بشأن تزوير الانتخابات بالخطاب الذي استخدمه أدولف هتلر عندما صعد إلى السلطة في ألمانيا. وفقاً للكتاب، قال ميلي لمساعديه: «هذه لحظة رايخستاغ»، في إشارة إلى صعود النازية.

ويوضح الكتاب أن مصدر مخاوف ميلي ومن حوله جاء بسبب أنه بعد الانتخابات، تحول خطاب ترامب اللاذع بشأن تزوير الانتخابات إلى أفعال، عندما أقال وزير الدفاع مارك إسبر في 9 نوفمبر الماضي، وعيّن موالين له في البنتاغون، ما أثار مخاوف ميلي من أن ترامب أو حلفاءه قد يحاول الانقلاب لإلغاء نتائج الانتخابات. ووفقاً لما قاله ليونيغ وروكر، فقد تحرك ميلي وشعر بأنه يجب أن يكون «على أهبة الاستعداد» لما قد يحدث. وبحسب المؤلفين، قال ميلي لنوابه «قد يحاولون، لكنهم لن ينجحوا. لا يمكن القيام بذلك من دون الجيش. لا يمكن القيام بذلك من دون وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي. نحن الرجال الذين يمتلكون الأسلحة». خطط ميلي وبقية قادة هيئة الأركان المشتركة بشكل غير رسمي لما سيفعلونه في حالة صدور أمر يعتبرونه غير قانوني أو خطيراً أو غير حكيم، بما في ذلك تقديم الاستقالة واحداً تلو الآخر، بدلاً من تنفيذ الأوامر.

وكانت هذه التعليقات وغيرها في الكتاب أحدث مثال عن كيف وجد ميلي، الذي لا يزال رئيس هيئة الأركان المشتركة في إدارة جو بايدن، نفسه في وسط معارك سياسية كبرى في عهد ترامب، وحتى بعد خروج الأخير من الحكم، جراء التداعيات التي خلفتها أحداث السادس من يناير/كانون الثاني الماضي، عندما اقتحم أنصار الرئيس السابق مبنى الكابيتول لمنع المصادقة على نتائج الانتخابات. وتقول «سي أن أن» إنه «دور غريب أن يلعبه المسؤول العسكري الأعلى في البلاد، لكنه دور أقحم ميلي فيه بسبب ترامب إلى حد كبير. فبينما سعى ميلي إلى النأي بنفسه عن السياسة، كان من المستحيل في كثير من الأحيان القيام بذلك أثناء العمل مع الرئيس السابق، حتى بعد تركه منصبه».

وبعد كشف الكتاب الجديد عن توجهات ميلي ووجهات نظره بشأن الأجواء التي سادت بعد خسارة ترامب، لم يهدر الأخير الكثير من الوقت، قبل أن يشن هجوماً لاذعاً على ميلي وينتقده في بيان مطول رداً على مقتطفات الكتاب. وقال ترامب: «لم أهدد، أو أتحدث أبداً مع أي شخص، عن انقلاب لحكومتنا... لو أني كنت بصدد القيام بانقلاب، فالجنرال مارك ميلي من أواخر من كنت سأرغب في فعل ذلك معه».

> وجد ميلي نفسه وسط معارك سياسية كبرى في عهد ترامب

واعترف مسؤولون أميركيون تحدثوا شرط عدم الكشف عن هويتهم، بحسب وكالة «رويترز»، بمخاوفهم من أن يحاول ترامب جذب الجيش لسحق المعارضة، وتصاعدت المخاوف من احتمال إساءة استخدامه قانون العصيان. ولم تتردد من قبل أي أحاديث عن استقالة مزمعة ومنظمة من قبل أعضاء هيئة الأركان المشتركة. وقالت وكالة «رويترز» إنه لم يتسن لها التأكد بشكل مستقل من رواية مراسلي «واشنطن بوست»، ولم يرد مكتب ميلي على طلب بالتعليق. ورفضت الجهة الناشرة للكتاب تقديم مقتطفات، ولم تؤكد أو تنف صحة رواية «سي.أن.أن».

ولكن مسؤولاً مقرباً من ميلي قال، لـ«سي أن أن»، إن قائد هيئة الأركان المشتركة لا يخطط للتحدث علناً عن القضايا والتصريحات المثارة في الكتاب. وأقر المسؤول بأنه خلال الأسابيع الأخيرة من إدارة ترامب، انخرط ميلي في أنشطة واتصالات ليست جزءاً من المهام التقليدية لرئيس هيئة الأركان المشتركة، ما حمّله عبئاً سياسياً كبيراً لإبقاء ترامب تحت السيطرة. وبينما لفت المسؤول إلى أن ميلي «حاول جاهداً أن يبتعد عن السياسة»، أضاف: «إذا كانت الأحداث التي وقعت قد أدخلته إلى تلك الساحة مؤقتاً، فليكن». وتابع المسؤول: «لن يجلس في صمت بينما هناك من يحاول استخدام الجيش ضد الأميركيين».

وكان ينظر إلى ميلي في البداية، بحسب نقاد عديدين، على أنه أحد أبرز عناصر تمكين ترامب، لا سيما إثر دفاعه عن قرار اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني، على الرغم من التداعيات التي كان يمكن أن تحصل جراء هذا القرار. لكنه بات ينظر إلى ميلي لاحقاً على أنه مدافع رئيسي عن الديمقراطية، خصوصاً بعدما بات ومن حوله يخشون من أن تكون مهددة من قبل القائد العام للقوات المسلحة، الذي كان ترامب وقتها. ولعل من أبرز ما يدل على ذلك، الحادثة التي تدهورت علاقة ميلي وترامب بسببها بشكل خاص، العام الماضي، بعد أن اعتذر الجنرال الأميركي علناً عن انضمامه في يونيو/حزيران 2020 إلى الرئيس السابق، عندما خرج من البيت الأبيض إلى كنيسة قريبة لالتقاط صور له، بعد أن أبعدت السلطات مجموعة من المتظاهرين عن الطريق باستخدام الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية. ثم خالف ميلي ترامب من خلال دعم جهود تتعلق بإعادة تسمية القواعد العسكرية والممتلكات التي تحمل أسماء قادة الكونفدرالية، قائلاً إنهم خونة. ومنذ السادس من يناير، اشتبك ميلي مع الجمهوريين الذين سعوا إلى التقليل من أهمية الهجوم على الكابيتول وضرورة التحقيق فيه. وكان ميلي وقادة هيئة الأركان المشتركة قد أصدروا بياناً بعد أحداث 6 يناير يدين «الفتنة والعصيان لمثيري الشغب الذين انتهكوا مبنى الكابيتول وهاجموا ضباط الشرطة». وهو يتعرض الآن للهجوم من قبل داعمي الجناح المؤيد لترامب في الحزب الجمهوري، أمثال النائب الجمهوري مات غايتس.